

Distr.: General
7 January 2019
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يتناول هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٣٤ (٢٠١٨)، التطورات السياسية والأمنية في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد، ويبيّن بإيجاز الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريره السابق في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨ (S/2018/780).

ثانياً - التطورات المتعلقة بالأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية

٢ - في ٢٧ آب/أغسطس، حصلت اشتباكات في طرابلس بين جماعات مسلحة تتخذ من طرابلس مقراً لها وجماعات مسلحة من مدينتي ترهونة ومصراتة المجاورتين. وأدى النزاع الذي استمر قرابة شهر إلى تدمير البنية التحتية الحيوية وتوقف حركة الطيران المدني وفقدان ما لا يقل عن ١٢٠ من المدنيين لأرواحهم، بينهم نساء وأطفال. وأدى اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في ٤ أيلول/سبتمبر، والذي استكمل باتفاق التوطيد في ٩ أيلول/سبتمبر، إلى تقليل أعمال القتال. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، رحب مجلس الأمن بجهود الوساطة التي تبذلها البعثة، ودعا جميع الأطراف إلى تنفيذ وقف إطلاق النار والحفاظ عليه.

٣ - ومنذ ٢٥ أيلول/سبتمبر، جرى التقييد بوقف إطلاق النار وتعزيزه إلى حد كبير من خلال خطة أمنية شاملة جديدة لطرابلس وافق عليها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني. وحدثت تلك الموافقة بالاتساق مع عدة تدابير أخرى لبناء الثقة منها: (أ) الإفراج عن بعض السجناء؛ (ب) التسليم المتوقع للمنشآت الحيوية من الجماعات المسلحة إلى مقدمي خدمات الأمن التابعين للدولة؛ (ج) حزمة من الإصلاحات الاقتصادية. وتهدف تدابير الإصلاح الاقتصادي التي أعلنها المجلس الرئاسي إلى التخفيف من حدة الحالة الاقتصادية المتردية للشعب الليبي وإلى الحد من حصة الميليشيات في الاقتصاد الموازي. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى المجلس الرئاسي تعديلاً لمجلس الوزراء وعين وزراء جديداً للداخلية والاقتصاد والمالية والشباب والرياضة.



٤ - وواصل ممثلي الخاص تعاونه مع الجهات المعنية الليبية والإقليمية والدولية لدعم تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة. وفي إحاطة إلى مجلس الأمن في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن بدء الأعمال التحضيرية والإطار الزمني لمؤتمر وطني بغية بناء الزخم من أجل إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وإنهاء العملية الانتقالية التي طال أمدها في ليبيا.

تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي

٥ - واصل أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة جهودهم للاتفاق على إدخال تعديلات محدودة على الاتفاق السياسي الليبي لإصلاح السلطة التنفيذية. وبينما أعلن نواب في بيان مشترك بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن آلية لاختيار سلطة تنفيذية جديدة، لا يزال هناك عدم اتفاق بشأن تنفيذ المبادئ المعلنة في البيان المشترك. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد أعضاء مجلس النواب تعديلات على الإعلان الدستوري لعام ٢٠١١، يرميان إلى اعتماد صيغة معدلة للاتفاق السياسي الليبي وإدراجها في الإعلان الدستوري. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان التصويت قد استوفى المتطلبات الإجرائية، وعكس توافق الآراء اللازم بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.

٦ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، صدر التقرير النهائي عن المرحلة التشاركية من عملية المؤتمر الوطني، التي عقدت في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١٨. وتضمن التقرير الاستنتاجات التي خلصت إليها المشاورات العامة على الصعيد الوطني، والتي ستكون بمثابة الأساس الذي يستند إليه المؤتمر الوطني المزمع تنظيمه تحت رعاية الأمم المتحدة في الأسابيع الأولى من عام ٢٠١٩. وسيوفر المؤتمر منبرا للشعب الليبي لبلورة رؤيته للمستقبل وتوليد قوة دافعة لمؤسسات الاتفاق السياسي الليبي للنهوض بالعملية السياسية.

المشاركة الدولية والإقليمية

٧ - لا تزال المشاركة الدولية والإقليمية بشأن ليبيا تؤدي دورا حيويا في دعم العملية السياسية. وعموما، ظلت خطة عمل الأمم المتحدة تحظى بدعم الجهات الدولية والإقليمية المعنية باعتبارها استراتيجية لحل الأزمة الليبية.

٨ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جلسته ٨٠٢ التي تناولت الحالة في ليبيا. وأعرب الاتحاد الأفريقي عن دعمه لجهود الأمم المتحدة لمعالجة النزاع. وأكد الاتحاد الأفريقي على ضرورة المصالحة واقترح بذل جهد مشترك مع الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٩ - وحضر ممثلي الخاص الاجتماع الدولي بشأن ليبيا الذي نظمته حكومة إيطاليا في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر في باليرمو. وأعرب المشاركون عن التأييد لتنفيذ العناصر النهائية لخطة عمل الأمم المتحدة التي قدمها ممثلي الخاص، والتزموا بتقديم المساعدة في تدريب قوات أمن ليبية محترفة ودعم خطة الإصلاح الاقتصادي.

الحالة في المنطقة الغربية

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة في المنطقة الغربية متقلبة نظرا إلى الاشتباكات المسلحة التي دامت شهرا بين الجماعات المسلحة في طرابلس. وكانت الجماعات الرئيسية الضالعة في القتال ضد الجماعات المسلحة في طرابلس - كتبية ثوار طرابلس والقيادة الوسطى/كتبية أبو سليم - هي

جماعة الكاينيات المسلحة/اللواء السابع من ترهونة المتحالفة مع عناصر مسلحة معظمها من مصراتة تشكل "لواء الصمود". وفي ٢٧ آب/أغسطس، تصاعدت حدة الاشتباكات في صورة قتال واسع النطاق باستخدام أسلحة ثقيلة في مناطق عديدة من العاصمة، لا سيما في المناطق الجنوبية، التي يوجد فيها عدد كبير من السكان المدنيين. واستولت الكاينيات على عدد من المواقع الرئيسية التي كانت كتيبة ثوار طرابلس التابعة لحكومة الوفاق الوطني تسيطر عليها خلال الأيام الأولى من القتال، والتي تمكنت الكتيبة من استعادتها في منتصف أيلول/سبتمبر. وهرب أكثر من ٧٠٠ نزيل من السجون الواقعة في مناطق النزاع. وفرت آلاف الأسر من ديارها في العاصمة وبجثت عن مأوى في أماكن أخرى. وتم استهداف مطار معيتيقة الدولي، وهو المطار الوحيد العامل في العاصمة وظل مغلقا لعدة أسابيع.

١١ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، جمعت البعثة الأطراف المعنية في بلدة الزاوية الغربية وتوسطت في وقف لإطلاق النار، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في الاشتباكات المسلحة لما يقرب من ١٠ أيام. والتزمت الأطراف بحماية المدنيين وإعادة فتح المطار والشروع في حوار بشأن الترتيبات الأمنية المناسبة في العاصمة. وفي إطار اتفاق تكميلي وُقِّع في ٩ أيلول/سبتمبر، أُنْفِقَ على أن تبدأ الحكومة وقوات الأمن الحكومية والتابعة للدولة في نقل السيطرة على المؤسسات السيادية والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المطار، من الجماعات المسلحة إلى قوات الشرطة والقوات العسكرية النظامية. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئت لجنة الترتيبات الأمنية لطرابلس، المؤلفة من مسؤولين حكوميين وأمنيين، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر توقف القتال، بعد التوصل إلى اتفاق ثنائي بين الجماعات المسلحة في طرابلس وجماعة الكاينيات، يدعو إلى إنهاء الأعمال القتالية وانسحاب جماعة الكاينيات والقوات المتحالفة معها من العاصمة، وإعادة فتح المطار.

١٢ - وخارج العاصمة، ترددت تقارير مستمرة عن وقوع هجمات واشتباكات وعمليات اختطاف واغتيالات. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، في بلدة الجفرة، على بعد ٢٥ كيلومترا جنوب طرابلس، هاجم مسلحون مجهولون مركزا للشرطة المحلية، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من ضباط الشرطة واختطاف أحدهم. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصابت رصاصة طائشة مركبة مدرعة تابعة للأمم المتحدة، هي جزء من قافلة كانت متجهة من طرابلس إلى مطار زوارة الدولي. ولم يُصَب أحد بأذى. وبعد انتهاء الأعمال القتالية في العاصمة، أدت تصفية الحسابات بين الجماعات المسلحة في طرابلس إلى مقتل ثلاثة أشخاص وتزايد حدة التوتر في أجزاء من العاصمة.

الحالة في المنطقة الشرقية

١٣ - ظلت الحالة الأمنية في المنطقة الشرقية هادئة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي مدينة درنة، أُبْلِغَ عن وقوع اشتباكات متفرقة بين القوات المرتبطة بالجيش الليبي وبقايا قوة حماية درنة. وبسط الجيش سيطرته على معظم المدينة. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، حاول مسلحون مجهولون في بنغازي، دون جدوى، اغتيال رئيس "إقليم برقة الاتحادي". وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أرسل الجيش تعزيزات ومعدات عسكرية إلى قاعدته في الكفرة تأهبا لشن هجوم واسع النطاق لمكافحة الجماعات التشادية المتمردة في جنوب ليبيا.

١٤ - وأفادت التقارير بأن الجماعات المرتبطة بالجيش الوطني الليبي اعتقلت عدة شخصيات سياسية وعسكرية بارزة يزعم أنها تعارض اللواء حفتر، بمن في ذلك أحمد العريبي، عميد بلدية بنغازي السابق. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، نظم عدد من الشباب مظاهرة في بنغازي وطالبوا بمعلومات عن مصير السيد العريبي. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وفي حدث منفصل، دعا المتظاهرون في بنغازي مجلس النواب والمجلس الرئاسي والمجلس الأعلى للدولة إلى الاستقالة. وقررت "الحكومة المؤقتة" الموازية السالفة، أن تستعيز عن عمداء بلديات بنغازي والساحل وتازرو بلجان توجيهية، وهي خطوة قوبلت بانتقادات شعبية على نطاق واسع. وكانت الحالة في منطقة الهلال النفطي مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الحالة في المنطقة الجنوبية

١٥ - اتسمت الحالة في الجنوب بتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وعطل الصراع الذي دار في أيلول/سبتمبر في طرابلس محطة الطاقة الرئيسية التي تزود الجنوب بالكهرباء، مما أدى إلى انقطاع للكهرباء دام خمسة أيام. وبينما تمت استعادة إمدادات الطاقة جزئياً، أدى سوء حالة الخدمات وارتفاع تكلفة السلع إلى تفاقم الإحباط بين المواطنين، مما أدى إلى حركات احتجاج، بما في ذلك تهديدات بمنع تدفق المياه والنفط إلى الشمال. وأدت أعمال التخريب وانعدام الصيانة إلى تعطيل قرابة ثلث مضخات المياه الجوفية التي توفر ٦٠ في المائة من المياه العذبة في ليبيا. وفرض هذا ضغطاً إضافياً على محطات تحلية المياه القديمة والكثيفة الاستخدام للطاقة في الشمال، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي لفترة أطول على المستوى الوطني.

١٦ - ووقعت عدة حوادث أمنية، بما في ذلك حدوث زيادة عامة في عمليات الاختطاف للحصول على فدية. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، حاولت عناصر من الأمن المحلي جنوب أم الأرناب تحرير رهائن من الخاطفين، مما أسفر عن إصابة حوالي اثني عشر شخصا. واستغل الجيش الوطني الليبي غياب قوات الأمن من حكومة الوفاق الوطني وزيادة مناخ انعدام الأمن لتوسيع نفوذه في الجنوب. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، قام اللواء حفتر بتعيين قائد "قوة الصاعقة" في الجيش الوطني الليبي رئيساً لغرفة عمليات مشتركة للجنوب. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأ الجيش مجموعة عمليات جديدة لحوض مرزق، لتحل محل غرفة العمليات السابقة التي أنشأتها في عام ٢٠١٧ الجهات الأمنية الرئيسية في قبيلة تيبو. وواصل الجيش القيام بغارات جوية متفرقة على الجماعات التشادية المتمردة العاملة في الأراضي الليبية.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا

١٧ - واصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) نشاطه في المناطق الصحراوية الشاسعة جنوب سرت، معقله السابق، متوسعا نحو الجنوب إلى منطقة سبها. واستمر التنظيم أيضا في تشغيل خلايا أصغر من المناطق الساحلية في وسط وغرب ليبيا. وفي خضم القتال بين الجماعات المسلحة في طرابلس، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هجوم وقع في ١٠ أيلول/سبتمبر على مقر المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس. وقتل فيه أربعة مهاجمين وموظف في المؤسسة الوطنية للنفط وحارس أمن وأصيب ستة أشخاص على الأقل بجروح. وكان هذا الحادث هو ثاني هجوم يشنه تنظيم الدولة الإسلامية في العاصمة في عام ٢٠١٨، بعد الهجوم الذي شنه على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ٢ أيار/مايو. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن كذلك تنظيم الدولة الإسلامية

المسؤولية عن الهجوم الذي وقع على قرية الفقهاء في منطقة الجفرة الوسطى، الذي أدى إلى مقتل خمسة أشخاص واختطاف ما لا يقل عن ثمانية مدنيين.

١٨ - وواصل المتطرفون الإسلاميون، لا سيما أولئك المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية، استغلال تجزؤ ليبيا وحدودها البرية المفتوحة والضعف المستمر لمؤسسات الدولة. ويستخدم التنظيم المناطق النائية في وسط وجنوب ليبيا للتدريب والتجنيد والإعداد للهجمات. بيد أن عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها حكومة الوفاق الوطني في الغرب والجيش الوطني الليبي في الشرق زادت من الضغط على العناصر المتطرفة، مما حد من حرية حركتها في المناطق الرئيسية المأهولة بالسكان. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقل الجيش الوطني الليبي في درنة ضابطاً سابقاً بالجيش المصري مرتبطاً بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

الحالة الاقتصادية

١٩ - بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ٩ أيلول/سبتمبر، أعلن المجلس الرئاسي مجموعة من الإصلاحات المالية والضريبية، بما يشمل فرض رسوم على معاملات العملة الأجنبية، ورفع المخصص السنوي لتحويلات العملة الأجنبية للفرد من ٥٠٠ دولار إلى ١٠٠٠ دولار، وتخفيض جزئي لدعم المحروقات. وأدى فرض الرسوم الإضافية البالغة ١٨٣ في المائة على المعاملات بالعملة الأجنبية إلى رفع قيمة الدينار الليبي بالفعل مقابل دولار الولايات المتحدة، مما ساهم في انخفاض أسعار الصرف في السوق السوداء. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ سعر الصرف السائد في السوق الموازية ٥,٦٠ ديناراً ليبية مقابل دولار الولايات المتحدة بالمقارنة مع سعر الصرف الرسمي البالغ ١,٣٨ ديناراً ليبية، منخفضاً من السعر الذي فاق ٧ ديناراً ليبية في بداية شهر أيلول/سبتمبر.

٢٠ - وبلغ إنتاج ليبيا من النفط ١,٢٨ مليون برميل في اليوم في أواخر أيلول/سبتمبر، وهو أعلى مستوى منذ عام ٢٠١٣. ووفقاً للمؤسسة الوطنية للنفط، بلغت عائدات النفط أكثر من ١٣ بليون دولار في النصف الأول من العام، ومن المتوقع أن تزيد بنسبة ٨٠ في المائة أخرى بحلول نهاية العام. غير أن إنتاج النفط في حقل الشرارة للنفط في الجنوب الغربي، وهو أكبر حقل نفطي في البلد، لا يزال يتعرض للتعطيل بسبب القلاقل المدنية المدفوعة بمظالم تتعلق بعدم كفاية تقديم الخدمات والاشتباكات العنيفة بين الميليشيات المسلحة. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، قامت الشركة الوطنية للنفط بإجلاء بعض موظفيها من منشآت حقل الشرارة للنفط بسبب مخاوف أمنية نتيجة الاشتباكات القريبة، مما أدى إلى خفض إنتاج النفط إلى أقل من ٢٥٠.٠٠٠ ألف برميل في اليوم من ٣٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم في أيلول/سبتمبر.

٢١ - ورداً على الطلب الموجه من رئيس الوزراء السراج في ١٠ تموز/يوليه إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة بدعم إجراء استعراض مالي يتولاه المصرف المركزي المعترف به دولياً والمصرف الموازي في الشرق، دعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى عقد اجتماعين مع محافظ المصرف المركزي ونائبه في ٢٧ آب/أغسطس و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن اختصاصات الاستعراض. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة أول اجتماع من سلسلة من الحلقات الدراسية المقررة بالتعاون مع مجمع الفكر، المعهد الملكي للشؤون الدولية، الذي جمع الخبراء الاقتصاديين الليبيين وصناع السياسات والمحللين الدوليين، لتبادل التحليلات بشأن التطورات الاقتصادية والسياسية، ومناقشة الدعم الدولي للإصلاحات الاقتصادية.

ثالثا - عملية صياغة الدستور

٢٢ - لا يزال تأخر مجلس النواب في اعتماد قانون للاستفتاء يعيق عملية صياغة الدستور. وبعد أن علق مجلس النواب جلسات عديدة بسبب عدم اكتمال النصاب، أُفيد بأن القانون أُجيز في ١٣ أيلول/سبتمبر خلال جلسة طارئة. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس النواب قانون الاستفتاء. وبموجب هذا القانون، ستقسّم ليبيا إلى ثلاث دوائر انتخابية لغرض إجراء استفتاء على الاقتراح الدستوري. وستعين الموافقة على الاقتراح بالأغلبية البسيطة في كل دائرة من الدوائر الثلاث، بالإضافة إلى موافقة أغلبية ثلثي المقترعين من عموم البلاد حتى يتم اعتماده بصفته الدستور الجديد لليبيا. وسيؤدي تعديل الإعلان الدستوري إلى حل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور إذا رُفض المشروع، ولن يكون هناك مشروع منقح آخر على النحو الوارد في الأصل في الإعلان الدستوري. وأحيل قانون الاستفتاء إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا يزال هناك عدم توافق سياسي حول صحة هذا القانون وما يرتبط به من تعديلات للإعلان الدستوري.

٢٣ - وواصلت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الاضطلاع بأنشطة التوعية لدعم عملية وضع الدستور. واستمرت البعثة في التواصل مع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك مع رئيس الهيئة الجديد، لمناقشة عملية وضع الدستور في ليبيا.

رابعا - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

٢٤ - واصلت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إعادة تأهيل البنية التحتية التي تضررت خلال الهجوم الإرهابي القاتل الذي وقع في ٢ أيار/مايو ٢٠١٨. وبتمويل حكومي طارئ قدره مليون دينار ليبي (١,٥ مليون دولار)، وبدعم من المجتمع الدولي من خلال مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسمى "تعزيز انتخابات الشعب الليبي"، من المتوقع أن تنتقل المفوضية إلى مقرها الجديد بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر. ولم يكن من الممكن تحقيق هذا التطور الهام بدون دعم من مانحين مثل الاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وإيطاليا، وسويسرا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا. لإعادة إنشاء مقر للمفوضية قادر على أداء المهام المرجوة منه أمر لا غنى عنه لإجراء أي عملية انتخابية في المستقبل. وواصل فريق المساعدة الانتخابية المتكامل الذي تقوده البعثة، الذي يضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جهوده الرامية إلى دعم الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراع المقبلة، على النحو المتوخى في خطة عمل الأمم المتحدة. وأجريت مشاورات مع الحكومة والمفوضية بشأن مشروع الإطار الأمني للانتخابات.

٢٥ - وقدم مشروع تقديم المساعدة الانتخابية المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما فنيا إلى اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية، التي نظمت انتخابات بلدية في بني وليد ودرج في ١٥ أيلول/سبتمبر. وأجريت العمليتان الانتخابيتان بصورة سلمية إلى حد كبير، على الرغم من وقوع حوادث أمنية بسيطة. وتمثل هذه الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات التي أجريت في الزاوية في أيار/مايو، جزءا من عملية تجديد الولايات التي تمتد أربع سنوات لأكثر من ١٠٠ مجلس بلدي بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر المجلس الرئاسي قواعد تنظيمية جديدة للانتخابات البلدية، أدخلت نظام تصويت الكتلة الحزبية الذي تفوز بموجبه قائمة واحدة بأغلبية بسيطة بجميع مقاعد المجلس.

٢٦ - وتفتقر اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات على حد سواء إلى التمويل الوطني الكافي. ولم يتم بعد صرف ميزانية المفوضية الوطنية العليا للانتخابات البالغة ٦٦ مليون دينار ليبي والمعتمدة في تموز/يوليه، والميزانية المعتمدة للجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجماعات المسلحة في جميع أنحاء ليبيا ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في مناخ استمر فيه الإفلات من العقاب. ولا يزال السكان المدنيون يقنون تحت وطأة تصاعد أعمال القتال والعنف. ووثقت البعثة وقوع ٧١ ضحية في صفوف المدنيين، منهم ٤٦ قتيلًا و ٢٥ جريحًا. ويشمل ذلك مقتل ثمانية صبية وفتاة واحدة وإصابة صبي واحد وفتاة واحدة كنتيجة مباشرة لأعمال القتال. وقُتل ثلاثة صبية وفتاة آخرين كنتيجة غير مباشرة لأعمال قتالية أو غيرها من الانتهاكات أو التجاوزات للقانون الإنساني الدولي. وشملت الأسباب الرئيسية للوفاة إطلاق النار والقصف المدفعي والمتفجرات من مخلفات الحرب.

٢٨ - وعُزيت الإصابات الناجمة عن القتال في طرابلس في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر أساسًا إلى الاستخدام الأرعن للأسلحة ذات الأثر الواسع النطاق في المناطق السكنية دون اهتمام يذكر بسلامة المدنيين. وأدى القتال أيضًا إلى إلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية بما في ذلك المساجد والمنازل الخاصة، وأدى إلى التشريد المؤقت لمئات من الأسرى. وحوصرت أعداد كبيرة من الأسرى بسبب القتال أو اختارت البقاء في منازلها لمنع عمليات النهب.

٢٩ - ولا يزال نشطاء وعاملون في المجال الطبي ومسؤولون محليون من درنة معتقلين رهن الحبس الانفرادي لعدة أشهر في مرافق خاضعة لسيطرة الجيش الوطني الليبي، بما في ذلك سجن قرنادة في البيضاء، دون إحالة إلى السلطات القضائية، حسبما أفادت التقارير. وتعرض الأقارب الذين سعوا للاحتجاج ضد منع مسؤولي السجون الزيارات الأسرية للتهديد بالعنف واحتمال الاعتقال. وظلت طلبات البعثة لزيارة السجون الخاضعة لسيطرة الجيش بلا جواب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

٣٠ - لا تزال أعمال الاحتجاز التعسفي والتعذيب متفشية في جميع أنحاء البلد. فهناك قرابة ٦٤٠٠ شخص محتجزين في ٢٦ سجنًا رسميًا تشرف عليها وزارة العدل، ومن بين هؤلاء نسبة تقدر بما يتراوح بين ٧٥ إلى ٨٠ في المائة رهن الحبس الاحتياطي السابق على المحاكمة. وهناك آلاف آخرون محتجزون في مرافق تخضع اسميًا لسيطرة وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، وكذلك في مرافق تديرها مباشرة جماعات مسلحة. ولم تتح لهؤلاء المحتجزين فرصة تذكر للطعن في قانونية احتجازهم أو التماس الانتصاف عن الانتهاكات التي تعرضوا لها.

٣١ - وفيما يتعلق بمرافق الاحتجاز، ظلت البعثة تتلقى تقارير موثوقة عن وقوع حالات من الاحتجاز المطول والتعسفي والتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، والاختفاء القسري، وسوء ظروف الاحتجاز، والإهمال الطبي، ورفض المسؤولين عن السجون وأماكن الاحتجاز الأخرى السماح بزيارات من العائلات والمحامين.

٣٢ - وسلطت البعثة الضوء على ضرورة وضع نهاية للاحتجاز التعسفي والمطول قبل المحاكمات وأهمية ضمان خضوع جميع السجناء التي تشرف عليها وزارة العدل لإدارة موظفين مدربين ومؤهلين مهنيًا في سلك الشرطة القضائية. وعقدت اجتماعات منتظمة مع مسؤولي وزارة العدل لمتابعة عملية تقصي الأوضاع وتعزيز إشراف الوزارة على السجناء الرسميين. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وبدعم من وزير العدل، قامت البعثة بزيارة المباني الخاصة بالمساجين المذكورين في سجن الجديدة، الذي كان قد أُغلق منذ عام ٢٠١١ وأعيد فتحه فقط في أواخر أيلول/سبتمبر. وتبين أن المرفق يوفر ظروف احتجاز مقبولة بإشراف النيابة العامة والشرطة القضائية، مع أنه يفتقر إلى مرافق طبية مناسبة. ومع ذلك، من المزمع إنشاء مستشفى يضم ٥٠ سريراً نظراً لأن السجن سيصبح المرفق الرئيسي لطرابلس. وقد نُقل مؤخراً ما يقرب من نصف المحتجزين - ١٩٣ من بين ٣٩٧ - من سجن معيتيقة. وتم وضع عدد قليل من المحتجزين دون سن ١٨ مع سجناء شباب آخرين دون سن ٢٣، ولم يتح لهم الحصول على التعليم.

التقصي القضائي لأوضاع المحتجزين

٣٣ - في ١٦ أيلول/سبتمبر، أصدر المجلس الرئاسي المرسوم رقم ١٣٠١ ورقم ١٣٠٤ المتعلقين بتقصي أوضاع المحتجزين. وأنشأ المرسوم رقم ١٣٠١ لجنة من ثلاثة أعضاء، يمثلون النيابة العامة والمجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل، لتقصي أوضاع المحتجزين في سجن معيتيقة في إطار زمني مدته ١٠ أيام. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، جرى تعديل المرسوم رقم ١٣٠١ بالمرسوم رقم ١٣٠٧ الذي أضيف بموجبه ممثل لكل من الشرطة القضائية ووزارة الداخلية إلى اللجنة. وتم تمديد الموعد النهائي لإكمال مهمة التقصي لمدة ١٥ يوماً، على أن يُقدّم تقرير إلى المجلس. وينص المرسوم رقم ١٣٠٤ الصادر في ١٦ أيلول/سبتمبر على أن يُطلق سراح جميع الأشخاص المحتجزين بعد الفترة المنصوص عليها في القانون فوراً، باستثناء المتهمين بجرائم ذات صلة بالإرهاب والقتل والسطو المسلح والاتجار بالمخدرات. وأسند المرسوم مهمة تنفيذ أحكامه إلى وزير العدل بالتنسيق مع وزير الداخلية.

٣٤ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أصدر مجلس القضاء الأعلى المرسوم رقم ١٢٩ بشأن إنشاء لجنة أخرى لاستعراض حالات الاحتجاز التعسفي في سجن معيتيقة. وبموجب هذا المرسوم، عُيّن ثلاثة مدعين عامين لاستكمال مهمة مراجعة قانونية احتجاجات الأفراد المحتجزين في سجن معيتيقة وإعداد تقرير في غضون أسبوعين. وأنيطت باللجنة التي أنشأها المدعي العام بالوكالة ولاية وتركيبه قضائية بحتة.

٣٥ - وبدأت اللجان استعراض المحتجزين في سجن معيتيقة، الذي يعتقد أنه يضم أكثر من ٣٦٠٠ محتجز. ووفقاً لمكتب التحقيقات التابع لمكتب المدعي العام، جرى تقصي أوضاع ما يقدر بنحو ٨٠٠ محتجز ومن بين هؤلاء، جرى الإفراج عن حوالي ٣٠٠ محتجز ونُقل آخرون. وتعمل البعثة على تشجيع مكتب المدعي العام على إطلاع الجمهور على الجديد بشكل منتظم عن التقدم المحرز في عملية التقصي.

الفئات التي تعيش أوضاعاً هشة

المهاجرون واللاجئون

٣٦ - لا يزال المهاجرون واللاجئون عرضة لأعمال من قبيل الحرمان غير القانوني من الحرية، والاحتجاز التعسفي في أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية؛ والتعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي؛ والاختطاف

للحصول على فدية؛ والابتزاز؛ والعمل القسري؛ وأعمال القتل غير المشروعة. وزاد عدد المحتجزين في الفترة المشمولة بالتقرير بسبب زيادة عمليات الاعتراض في البحر وإغلاق الطرق البحرية أمام المهاجرين، للحيلولة دون مغادرتهم. وكان من بين مرتكبي الأعمال المذكورة أعلاه مسؤولون حكوميون وجماعات مسلحة ومهربون ومتحرون بصورة غير شرعية وعصابات إجرامية. وحتى الآن، تشير التقديرات إلى أن ٣٠٠ ٥ لاجئ ومهاجر محتجزون في ليبيا وأن ٣٧٠٠ من بين هؤلاء في حاجة إلى حماية دولية.

٣٧ - وواصلت الأمم المتحدة توثيق الحوادث المتعلقة بالأولاد المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٥ عاماً الذين تفيد التقارير بتجنيدهم قسراً على أيدي الجماعات المسلحة المحلية. وجرى الإبلاغ عن حوادث اختطاف الأطفال بشكل متزايد في درنة، وتحديدًا لغرض التجنيد والاستخدام من جانب أطراف النزاع. وتم التحقق أيضاً من وقوع ضحايا بين الأطفال في الضواحي الجنوبية لطرابلس نتيجة للاشتباكات بين جماعة الكاينيات ومقرها ترهونة وميليشيات طرابلس. وقامت الأمم المتحدة أيضاً بتوثيق وقوع هجمات على المدارس والمستشفيات، وكذلك هجمات ضد العاملين في المجال الطبي.

٣٨ - وتم منع أغلبية مجموعة تضم ٩٣ مهاجرًا أفريقيًا وآسيويًا، جرى إنقاذهم في المياه الدولية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر بواسطة سفينة شحن بنمية وتم جلبهم إلى مدينة الخمس وبعدها إلى مصراته من النزول إلى الشاطئ على يد أقلية طلبت التوجه إلى إيطاليا وأبقت الطاقم كرهائن. وبعد فشل المفاوضات مع الممثلين القنصلين، اقتحمت القوات الليبية السفينة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيتم تقديم محتجز الرهائن إلى المحكمة.

النساء والفتيات

٣٩ - تعرضت النساء والفتيات للاحتجاز التعسفي، وكان ذلك في بعض الأحيان على أساس انتمائهن الأسري أو بسبب "جرائم أخلاقية"، مثل إقامة علاقات جنسية بالتراضي خارج إطار الزواج. وحرمت النساء تعسفاً من حريتهن بما في ذلك في مرافق لا تضم حارسات من النساء، مما يعرضهن لخطر الاعتداء الجنسي. ونقلت مجموعة مكونة من ٤٠ امرأة تقريباً من سجن معيثة إلى قسم النساء في سجن الجديدة. والنساء والفتيات المهاجرات معرضات بوجه خاص للاغتصاب وغيره من أشكال العنف والاستغلال الجنسيين على أيدي جهات فاعلة من الدول ومن غير الدول.

٤٠ - وأعلن عن إجراء تحقيق في تعرض إحدى المقيمات في "دار رعاية" للنساء والفتيات الأيتام في بنغازي للضرب في ٢٣ أيلول/سبتمبر على أيدي أفراد من إدارة التحقيقات الجنائية. ولم تتوفر معلومات عن نتائج التحقيقات أو التدابير المتخذة لحماية النزيلات من أي انتهاكات أخرى وضمن احترام حقوقهن في حرية التنقل.

الصحفيون والنشطاء

٤١ - ظلت البعثة تتلقى تقارير عن حالات التهديدات والتخويف والمضايقة التي يتعرض لها الصحفيون، وكذلك معلومات محدثة عن حالات قديمة لاختفاء صحفيين ليبيين وأجانب. وتمكن بعض المراسلين الأجانب والصحفيين الليبيين من الحصول على أوراق اعتماد في تشرين الثاني/نوفمبر، غير أن هذه العملية ظلت تقديرية ومرهقة. وواجه أيضاً المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان في ليبيا عدداً كبيراً من التحديات، وخاصة المتعلقة منها بحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات.

العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

٤٢ - دخل المشروع المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المصالحة الوطنية، الممول من صندوق بناء السلام، مرحلته النهائية بوضع استراتيجية للمصالحة الوطنية من المقرر عرضها بحلول نهاية العام. وكخطوة ضمن الخطوات المتخذة نحو وضع هذه الاستراتيجية، اجتمع ٢٠ من الخبراء القانونيين الليبيين في تونس العاصمة يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة الحالة الراهنة للتشريعات والآليات المعمول بها وكذلك سبل إعادة إطلاق عملية العدالة الانتقالية التي توقفت في السنوات الأخيرة. وتناولت المناقشات أيضا الحاجة إلى إنشاء هيئة لتقصي الحقائق، بالنظر إلى دورها الرئيسي في عملية العدالة الانتقالية. واتفق الخبراء المشاركون على ضرورة تعديل التشريع الحالي. ونظمت دورة تدريبية على بناء القدرات لمدة يومين لحوالي ٢٥ ممثلاً وممثلة لمنظمات المجتمع المدني الليبية يومي ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر في تونس العاصمة لتجهيز هؤلاء بأدوات عملية لتسوية النزاعات والمصالحة والعدالة الانتقالية. وعُقد منتديان للشباب من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ومن ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر شارك فيهما نحو ٨٠ من الشباب الليبيين بهدف تعزيز التواصل مع السلطات المحلية وتحسين المشاركة المدنية.

٤٣ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، حضرت البعثة مناقشة خبراء في وزارة العدل بشأن مشروع اللائحة التنفيذية لقانون العدالة الانتقالية لعام ٢٠١٣. وساد توافق في الآراء بين الخبراء بأنه ينبغي تنقيح القانون. وأعرب عن القلق إزاء تعاريف الجرائم، وإغفال العنف الجنسي والجنساني وتجنيد الأطفال، والغموض فيما يتعلق بالطابع الإداري أو شبه القضائي لهيئة تقصي الحقائق وطريقة منح التعويضات للضحايا.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٤٤ - واصلت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا جهودها في تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة (-/A/67/775 S/2013/110، المرفق). وواصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم إلى قوات الأمن الليبية، بغرض التخفيف من المخاطر المحددة للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين على يد قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة المستفيدة من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اكتمل تقييم المخاطر الذي أجري لبرنامج أعمال الشرطة والأمن المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك وضع خطة عمل تفصيلية، وقُدّم إلى فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وعقدت فرقة العمل اجتماعا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وأقرت تقييم المخاطر وتدابير التخفيف المتصلة بمشروع مفوضية الأمم المتحدة للاجئين ومنظمة المهجرة الدولية مع جهاز مكافحة المهجرة غير الشرعية. وورد التقرير المحلي السنوي الأول من نفس الوكالات بشأن تنفيذ تدابير التخفيف وذلك عن ما تقوم به من عمل مع خفر السواحل الليبي.

جيم - قطاع الأمن

دعم خطط ليبيا لوضع الترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

٤٦ - في ١٦ أيلول/سبتمبر، أصدر المجلس الرئاسي المرسوم رقم ١٣٠٣ بشأن إنشاء لجنة الترتيبات الأمنية لطرابلس الكبرى، وتكليفها بوضع ترتيبات أمنية جديدة، بما في ذلك نقل السيطرة على البنية التحتية الحيوية من الجماعات المسلحة إلى قوات الأمن النظامية بهدف تعزيز احتكار الدولة للأمن وتشكيل قوات مشتركة للشرطة والجيش لتأمين العاصمة. ومن خلال المشاركة المكثفة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في خطة مشاركة اللجنة مع قادة الجماعات المسلحة المؤثرة، قدمت البعثة الدعم لإجراء مشاورات أمنية متعمقة أدت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى اعتماد المرسوم الرئاسي رقم ١٤٣٧ الذي وافق فيه المجلس الرئاسي على خطط لوضع ترتيبات أمنية جديدة لطرابلس الكبرى وكلف مركز العمليات المشتركة بأن يقوم بالتنسيق مع الجهات الأمنية ذات الصلة لإعادة تأكيد التزام مختلف الأطراف بترسيخ اتفاق وقف إطلاق النار والإصلاحات الأمنية المتفق عليها في العاصمة. وأتاح هذا المرسوم أيضاً إنشاء لجنة "ضمان الجودة" التي تتألف من الأطراف الرئيسية الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة العمل مع الدول الأعضاء من خلال عقد اجتماعات منتظمة للفريق العامل المعني بقطاع الأمن مع أكثر من ٣٠ دولة ومنظمة دولية، بهدف دعم وضع استراتيجية متضافرة لإصلاح قطاع الأمن في ليبيا. وأبرزت الاجتماعات أهمية استمرار الدعم السياسي لاتفاق وقف إطلاق النار في طرابلس الذي توسطت فيه الأمم المتحدة، ووضع ترتيبات أمنية جديدة على النحو الذي حدده ممثلي الخاص في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في ٥ أيلول/سبتمبر.

إدارة الأسلحة والذخيرة

٤٨ - واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم المشورة والدعم التقنيين بشأن التخزين الآمن والمأمون للأسلحة والمواد ذات الصلة إلى السلطات الوطنية والمحلية الليبية وإلى الشركاء في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وبدأت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مشروعاً لتأمين مرفق تخزين القذائف بالقرب من غريان استعداداً للتخلص في المستقبل من القود السائل العالي السمية لدفع القذائف في الموقع. وتلزم موارد إضافية للمرحلة الثانية من المشروع للتخلص من القود الذي يشكل خطراً على سلامة وأمن المدنيين. وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، واصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم المساعدة التقنية إلى وحدة حراسة الأمم المتحدة بشأن التخزين السليم للذخيرة، مما عزز سلامة موظفي البعثة والسكان المحليين.

دال - تمكين المرأة

٤٩ - في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت وحدة دعم وتمكين المرأة في المجلس الرئاسي عملها وفقاً للمادة ١١ من الاتفاق السياسي الليبي. وأبرزت بعض التحديات لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومنها نقص الميزانية والموارد، والحيز المكتبي، والاعتماد والتسلسل الإداري الواضح، على خلاف أحكام المادة ١١ التي تنص على أنه ينبغي وضع الوحدة تحت الإشراف المباشر للمجلس الرئاسي. وستسعى البعثة إلى ضمان توفير الدعم الملائم وتنمية القدرات والتمويل من حكومة الوفاق الوطني والمجتمع الدولي لتمكين هذه الوحدة من أداء مهامها.

٥٠ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم حماية وتمكين النساء والفتيات من خلال توفير الدعم النفسي الاجتماعي، ودورات تدريبية على المهارات المتصلة بسبل كسب العيش في أربعة مراكز مجتمعية نسائية في طرابلس وبنغازي وسبها.

هاء - الشباب والسلام والأمن

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بشراكة مع وزارتي التخطيط والشباب والرياضة، في تحليل حالة الشباب وتقييم الاستجابة لها في ليبيا. وسيجرى تحليل في إطار هذه المبادرة لفعالية الاستجابة لاحتياجات الشباب، وتحديد سياسات الشباب الحالية، وتقديم توصيات لتحسين السياسات والأنشطة البرنامجية.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

٥٢ - وضعت الميزانية ومصفوفة النتائج لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ في صيغتهما النهائية. وعُرض الإطار الاستراتيجي على الجهات المانحة في تشرين الثاني/نوفمبر، وأقيم حفل التوقيع مع حكومة الوفاق الوطني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

زاي - تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في تحقيق الاستقرار والتنمية

٥٣ - ظلّت الحالة الإنسانية في ليبيا هشة. واستمرت الجهات الإنسانية الفاعلة تواجه قيوداً مفروضة على الوصول في أجزاء من ليبيا، بما في ذلك في المنطقة الجنوبية.

٥٤ - ولا يزال التمويل غير الكافي لخطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام ٢٠١٨ عاملاً مقيداً لتقديم المساعدة الإنسانية، حيث لم تجر المساهمة إلا بنسبة ٢٤ في المائة من المبلغ المطلوب وقدره ٣١٣ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٩، ترمي أوساط العمل الإنساني إلى استهداف ٥٥٢ ٠٠٠ شخص من عدد مجموعه ٨٢٢ ٨٩٠ شخصاً، وتطلب أن يخصص مبلغ ٢٠٢ مليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا. وانخفض عدد الأشخاص المحتاجين المستهدفين بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٨ نتيجة لعملية أكثر دقة لجمع البيانات ورصدها. ويجري حالياً إنشاء أفرقة قطرية للعمل الإنساني في منطقتي سبها وبنغازي، بما في ذلك وجود تنفيذي في بنغازي بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك أكثر من ٦٦٩ ٠٠٠ مهاجر في ليبيا، من بينهم نساء (١٢ في المائة من المهاجرين المحددي الهوية) وأطفال (٩ في المائة). وفي المجموع، كان ٣٥ في المائة من المهاجرين ليسوا بصحبة ذويهم و ٦٥ في المائة بصحبة ذويهم. وفي الفترة بين ٢٥ آب/أغسطس و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وصل ٢ ٤٠٦ مهاجرين إلى إيطاليا قادمين من ليبيا وسُجِّلَت ١٣٧ حالة وفاة. وأعاد خفر السواحل الليبي ١ ٣٣٩ مهاجراً آخرين إلى ليبيا. وفي نقاط النزول، وفرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة للأشخاص مساعدات طبية وإنسانية. وساعدت المنظمة الدولية للهجرة ٣ ٠١٢ مهاجراً في العودة إلى ٣٢ بلداً من بلدان المنشأ من خلال برنامج المساعدة الإنسانية للعودة الطوعية. وفي عام ٢٠١٨، قامت المفوضية بإجلاء ٢ ٤٧٦ لاجئاً من ليبيا، تم إجلاء ٦١٨ منهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسجلت المفوضية أكثر من ٢ ٦٠٠ لاجئاً في مراكز الاحتجاز خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٦ - ومن بين اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ليبيا، وعددهم ٤٨٦ ٥٧ شخصا، بلغ عدد الذين سجلوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٦٢٣ ١ شخصا. وبلغ عدد المحتجزين في مرافق رسمية أكثر من ٣٠٠ ٥ مهاجر ولاجئ (٣٧٠٠ منهم لاجئون). ولا يشمل هذا الرقم مراكز الاحتجاز التي تتعدها جماعات مسلحة. وخلال ٢٠٠ زيارة رصد إلى مراكز الاحتجاز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية ٤٦٠ ١ استشارة طبية ودعمًا ماديًا للمهاجرين واللاجئين المحتجزين. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة ٤٤٤ ٢ استشارة طبية للمهاجرين المحتجزين.

٥٧ - وردا على العنف الدائر في طرابلس في أيلول/سبتمبر، عززت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) استجابتها المتعددة القطاعات لحالات الطوارئ عن طريق تقديم أنشطة ترفيهية ونفسية اجتماعية استفاد منها ٢٠٥٣ طفلا، بمن فيهم أطفال مشردون داخليا من تاورغاء. وبالتعاون مع الشركاء، قامت اليونيسف بإعادة تأهيل مركزي الاعتقال في طريق السكة وعين زارة، ومخيم سيدي السايح والسراج لتحسين نوعية مرافق المياه والصرف الصحي وإمكانية الوصول إليها لخدمة ٢٨٩٥ من الأطفال والرجال والنساء المستضعفين (من بينهم ١٤٩٥ من الإناث و ١٤٠٠ من الذكور). وسعيا لتوفير التغطية وتحسين التنسيق لحماية الأطفال ضد الأمراض التي يمكن اتقاؤها، وقّعت اليونيسف في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر اتفاقا مع المركز الوطني لمكافحة الأمراض من أجل دعم التعبئة الاجتماعية للحملة الوطنية للتطعيم ضد مرض الحصبة وشلل الأطفال وإعطاء جرعة فيتامين ألف، في الفترة من ٨ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، من أجل ٢,٧٥ مليون طفل في جميع أنحاء البلد.

٥٨ - ولتعزيز نظام المراقبة للإبلاغ عن تفشي المرض، درّبت منظمة الصحة العالمية ١٢٠ من موظفي المراقبة ومقدمي الخدمات الصحية والمستجيبين لحالات الطوارئ الصحية من المنظمات غير الحكومية ووزارة الصحة على تدابير التأهب للكوليرا والتصدي لها. وقدمت حقائب للإسعافات الأولية ومستلزمات مشتركة بين الوكالات للطوارئ الصحية إلى ستة مستشفيات في طرابلس، مما عزز قدراتها للتأهب والتصدي لتغطية ٥٤٠٠٠٠ مريض. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى أكثر من ١٣٠٠ امرأة لتأمين الولادة بسلام، وقدم مستلزمات الصحة الإنجابية إلى خمسة مراكز طبية بما يكفل تغطية خدمات الصحة الإنجابية لنحو ١٨٠٠٠٠ شخص لمدة ثلاثة أشهر. وأنشأ أيضا خطا ساخنا لدعم ضحايا العنف الجنساني. وقام الصندوق بنشر ٣ أفرقة متنقلة في غات وأغوينت والجفرة في الجنوب لدعم توفير رعاية التوليد في حالات الطوارئ وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة.

٥٩ - وقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى ٦٧٤ ٨٤ من المستضعفين، من بينهم ٥١ في المائة من النساء. وأطلق البرنامج خدمة الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية في ليبيا، مما أدى إلى تحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى أنحاء البلد.

٦٠ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تنسيق استجابة الأمم المتحدة الإنسانية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام للتصدي لتهديد المتفجرات في ليبيا من خلال توفير منصات للتخطيط وتبادل المعلومات من أجل الشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام والجهات المانحة والمركز الليبي للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي أعقاب بعثة تقييم مشتركة إلى بنغازي في تموز/يوليه مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي، شرعت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في التحضير لعمليات المسح والإزالة العاجلة للألغام في العديد من المناطق الشديدة التلوث بما بالقرب من وسط المدينة لدعم العودة الآمنة للنازحين وللمباشرة بذل جهود تحقيق الاستقرار في وقت مبكر.

٦١ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية النتائج الرئيسية التي خلص إليها مشروعهما المشترك لنظام تقييمات المدن والرصد السريع لها ونفذهما في شراكة وثيقة مع ست بلديات متضررة من النزاع في ليبيا (الكفرة، وبنغازي، وجنزور، وسبها، وسرت، وأوباري) ومصلحة التخطيط العمراني ومصلحة الإحصاء والتعداد. وقدم المشروع تقييماً متعدد القطاعات لاحتياجات السكان لتستنير به الجهود التي تبذلها البلديات لتحقيق الاستقرار والتنمية. ويّين آخر تقييم متعدد القطاعات أجرته منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١٨، بما في ذلك البيانات التي جمعت في الفترة من ٢٣ تموز/يوليه إلى ٥ أيلول/سبتمبر، أن ٢٢ في المائة من المواطنين يعملون في القطاع الزراعي. وعلى نطاق البلد، هجرت ٧,٤ في المائة من الأسر الإنتاج الزراعي منذ عام ٢٠١٤.

٦٢ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنشطته في مجال المساعدة التقنية لتدريب المسؤولين الليبيين بالممارسات الجيدة والجوانب المتصلة بسياسة العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب في البلدان الأخرى، وتعزيز قدرة هؤلاء على التعامل مع الأدلة المادية والتعاون الفعال على الصعيد الدولي. وفي إطار هذه المبادرة، نُظّم تدريب، في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، على إدارة مسرح الجريمة الإرهابية والتحقيقات اللاحقة لوقوع انفجارات وذلك في المعهد العالي لأساليب التحري التابع للشرطة في فيليترى، إيطاليا. وعلاوة على ذلك، نُظمت في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر زيارة دراسية إلى فرنسا عن أهمية الأدلة المادية والتعاون الدولي في التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وزار المشاركون مختبرات الطب الشرعي للدرك الوطني والشرطة الوطنية الفرنسية والأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

٦٣ - وواصل مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا تقديم الدعم الاستراتيجي للنتائج التي تحققت في جميع مناطق البلد، متيحاً لحكومة الوفاق الوطني الاتصال مع المواطنين في جميع أنحاء البلد بتدخلات سريعة على صعيد البلديات. وساهمت حكومة ليبيا بمبلغ ٥ ملايين دولار في هذا المرفق. وحتى أيلول/سبتمبر، اضطلع المرفق بأكثر من ٢٨٥ مشروعاً في بني وليد، وبنغازي، وككلة، وسبها، وسرت، وطرابلس، وأوباري. وفي تلك المناطق، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل مع الشركاء الحكوميين لاستعادة شبكات الطاقة الكهربائية، وكذلك شبكات المياه والصرف الصحي؛ وإصلاح المدارس الابتدائية والثانوية؛ وإصلاح الجامعات والمستشفيات والعيادات؛ وتمكين البلديات من إزالة القمامة من الشوارع المهملة؛ وتوفير المعدات الحيوية، بما في ذلك سيارات الإسعاف للإدارات الصحية؛ والمساعدة في تلبية الاحتياجات البلدية الأخرى المتعلقة بالدفاع المدني والصحة العامة واللجوء إلى العدالة. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، واصل المنسقون في تلك المناطق تعزيز القدرات الفنية للبلديات في مجال تخطيط وتنسيق الاستثمار الشامل للجميع، وفي مجال رصد أنشطة تحقيق الاستقرار. وستعزز المرحلة المقبلة من المرفق، المقرر إطلاقها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وتدعم الإسهامات الحيوية على مستوى البلديات.

خامسا - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والترتيبات الأمنية

بيئة العمليات والعودة إلى ليبيا

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة العمل على أساس مفهوم التناوب المؤقت. وبينما وصل وجود موظفي الأمم المتحدة الدوليين إلى أعداد كبيرة في الأشهر حتى تموز/يوليه ٢٠١٨ (بين ١٤٠ و ٢٠٠)، فقد انخفض وجود الأمم المتحدة بدرجة كبيرة بعد اندلاع اشتباكات بين

المليشيات في طرابلس في نهاية آب/أغسطس. ومنذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، عاد وجود الأمم المتحدة إلى المستويات التي كانت قائمة في السابق.

٦٥ - وفي حين كانت مشاركة ممثلي الخاص وفريق صغير في الميدان مع الأطراف متواصلة ومحورية للتوسط من أجل وقف الأعمال القتالية، الأمر الذي أعاد الهدوء إلى العاصمة، لا تزال بيئة العمليات لا تتيح توسيع نطاق مشاركة للبعثة.

٦٦ - وبغية الاستجابة للبيئة الأمنية المتدهورة والتقارير عن وجود تهديدات مباشرة لموظفي الأمم المتحدة وعملياتها، واصلت البعثة زيادة تحسين البنية التحتية الأمنية في منشآتها في طرابلس، وتكثيف التدريبات للتنسيق بين عناصر الأمن المدنية ووحدة حرس الأمم المتحدة، وإحكام سبل الوصول إلى المجمع. وكانت هذه التحسينات ضرورية للتصدي للتدهور الفوري للوضع ولتهيئة البعثة بشكل أفضل لإعادة موظفيها إلى طرابلس في عام ٢٠١٩.

٦٧ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير، أكملت البعثة إعادة انتداب موظفيها الذين سيعودون إلى ليبيا في عام ٢٠١٩. ولا يزال حوالي ٢٠ من موظفي البعثة، الذين يقومون بشكل أساسي بمهام الدعم، متمركزين في تونس.

أمن وسلامة الموظفين والعمليات

٦٨ - زاد مستوى الخطر المعرض له موظفو الأمم المتحدة وعملياتها في ليبيا بعد اندلاع العنف في طرابلس في نهاية آب/أغسطس. وتم تجنب خطر حدوث مواجهة واسعة النطاق بين الجماعات المسلحة، وذلك أيضا بفضل مشاركة ممثلي الخاص، ولكن خطر الإرهاب قد ازداد. وتم تنفيذ تدابير احترازية إضافية، شملت استعراض المهام الحيوية وما تبعه من تخفيض لاحق للموظفين في البلد، وتعليق البعثات غير الأساسية خارج مجمع البعثة، وتعليق إيفاد البعثات الخارجية إلى ليبيا على وجه السرعة للتخفيف من المخاطر المتزايدة. وكتدبير مؤقت، انتقل أفراد فريق الأمم المتحدة القطري إلى مجمع البعثة في انتظار تنفيذ تدابير أمنية إضافية في مكاتبهم وأماكن إقامتهم.

سادسا - ملاحظات

٦٩ - إنني أرحب بما أبداه المجتمع الدولي من موقف موحد في الاجتماع الدولي المعقود في باليرمو ودعمه لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة من خلال مؤتمر وطني بشأن ليبيا من المقرر عقده في أوائل عام ٢٠١٩، والتحضيرات اللاحقة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وأعرب أيضا عن امتناني للالتزامات التي أعلنت بتقديم دعم ملموس لتحسين ظروف الانتخابات، بما في ذلك عن طريق دعم عملية الإصلاح الاقتصادي الجارية والترتيبات الأمنية في العاصمة.

٧٠ - ولقد اتخذت حكومة الوفاق الوطني خطوات إيجابية ترمي إلى استعادة سيادة القانون في طرابلس بمساعدة من الأمم المتحدة. ومن دواعي تفاؤلي اعتماد الخطة الأمنية لطرابلس الكبرى التي تُسند مهام التنسيق والتنفيذ الحيوية إلى مركز العمليات المشتركة. وأشعر بالامتنان للدول الأعضاء على إسهاماتها والمساعدة التي تعهدت بتقديمها إلى مركز العمليات المشتركة، ونحو تعزيز الجهات الأمنية النظامية في ليبيا من خلال توفير التدريب أو المعدات أو غيرها من الوسائل.

٧١ - ومن الأهمية بمكان أن يتم تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بشأن اتفاق وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الجديدة من أجل الحفاظ على الهدوء في العاصمة وتجنب تجدد تصعيد العنف. ولا بد من استكمال الجهود الرامية إلى استعادة الأمن في العاصمة باستراتيجية أمنية شاملة يجب أن تعالج إعادة تشكيل وتوحيد الجيش وإعادة تطوير قوات الأمن التابعة للدولة في جميع أنحاء ليبيا. وأظهر العنف في طرابلس الحاجة الملحة إلى استعادة احتكار الدولة لاستخدام القوة وبناء مؤسسات أمنية مهنية وخاضعة للمساءلة وموحدة في جميع أنحاء البلد. وأكد النزاع أيضا على أهمية ربط الإصلاحات الأمنية والسياسية والاقتصادية ببعضها البعض.

٧٢ - وأرحب بالتدابير التي اتخذها المجلس الرئاسي لاستحداث إصلاحات اقتصادية لصالح الشعب الليبي، والحد من فرص الميليشيات في الاقتصاد الموازي. وأشجع حكومة الوفاق الوطني على البناء على هذه الإصلاحات، بدعم من الجهات الشريكة الدولية، حسب الاقتضاء. وستواصل البعثة دعم حكومة الوفاق الوطني في تعزيز الترتيبات الاقتصادية، بما في ذلك في مجالي الإصلاح والسياسات.

٧٣ - وأرحب بالتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن الاقتراح الداعي إلى استعراض المصرف المركزي في ليبيا الذي يحظى باعتراف دولي والمصرف الموازي له في شرق البلد. وتبقى الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية والمساءلة أمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الليبية ذات أهمية قصوى كأساس للوحدة والأمن والمستقبل الديمقراطي للبلد. وأدين استمرار تدخل جهات فاعلة مسلحة في المؤسسات السيادية الليبية، وأرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والدول الأعضاء، بالتنسيق الوثيق مع المؤسسات الليبية المعنية، لتحديد ومحاسبة الجناة من خلال إجراءات جنائية وجزاء دولية.

٧٤ - وفي ضوء الرغبة التي أعرب عنها الليبيون، ستنظم البعثة مؤتمرا وطنيا في أوائل عام ٢٠١٩ في محاولة لإنهاء مرحلة الانتقال السياسي وتوحيد البلد. وأعتقد أن هذا المؤتمر سيوفر منبرا وفرصة لتشكيل توافق وطني في الآراء لكسر الجمود الذي تسبب فيه أولئك الذين يقمعون حقوق ومصالح المواطنين الليبيين سعيا للحفاظ على الوضع الراهن. ومن خلال المؤتمر، أشجع بقوة الطبقة السياسية الليبية والمؤسسات القائمة على تقديم التشريع المتعلق بإجراء الانتخابات. وستواصل الأمم المتحدة دعم الأعمال التحضيرية الفنية للمتكمين من إجراء الانتخابات في ظل ظروف مناسبة. وأكرر دعوتي إلى جميع الأطراف في ليبيا للوفاء بالتزاماتها لكفالة توافر هذه الظروف.

٧٥ - وأرحب باختتام ثلاث انتخابات ديمقراطية للمجالس البلدية بنجاح في عام ٢٠١٨. وأحيط علما بالمخاوف التي أثارها إصدار لوائح جديدة تغير النظام الانتخابي للانتخابات البلدية وأشجع حكومة الوفاق الوطني على إجراء مشاورات شاملة قبل أي تنفيذ. وأدعو أيضا حكومة الوفاق الوطني إلى ضمان حصول المفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللجنة المركزية للانتخابات المجالس البلدية على موارد كافية للميزانية لتمكينهما من تيسير إجراء عمليات انتخابية ذات مصداقية.

٧٦ - وأرحب ببداية عمل وحدة دعم وتمكين المرأة في المجلس الرئاسي. وهذا تطور هام لجميع النساء الليبيات ويظهر التزام حكومة الوفاق الوطني بتعزيز المساواة بين الجنسين في البلد. ويُعدُّ النهوض بالمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية في ليبيا أمرا بالغ الأهمية لتعزيز السلام والأمن. وما زلت أناشد جميع الجهات الفاعلة الليبية تنفيذ قرار مجلس الأمن (١٣٢٥) (٢٠٠٠).

٧٧ - وما زال القلق يساورني إزاء الحالة الإنسانية في ليبيا. وإنني أثني على الدول الأعضاء على المساهمات التي قدمتها لمرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا، وأشجع على تقديم التمويل لحطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام ٢٠١٩ التي تهدف إلى دعم نحو ٨٢٣ ٠٠٠ شخص ممن يحتاجون إلى المساعدة.

٧٨ - وإنني لا أزال أشعر بالقلق أيضا إزاء الخسائر في أرواح المدنيين في ليبيا، بما في ذلك خلال أعمال العنف التي اجتاحت العاصمة في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وأدعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني احتراماً تاماً، بما في ذلك عن طريق اتخاذ جميع الاحتياطات لحماية المدنيين، والإحجام عن استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية، وضمان تقديم الرعاية اللازمة للجرحي والمرضى، سواء كانوا مدنيين أو من المشاركين في الأعمال العدائية، بما في ذلك عبر الإجلاء الطبي. ويجب احترام وحماية المرافق الطبية والأفراد العاملين في المجال الطبي والمعدات الطبية في جميع الأوقات. وأحث حكومة الوفاق الوطني على تكثيف جهودها الرامية إلى كفالة تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى العدالة في إجراءات تستوفي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وأشجع أيضا السلطات الليبية على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، للمساعدة في إقامة العدل وتفعيل المساءلة عن الجرائم في ليبيا بموجب القانون الدولي.

٧٩ - وأرحب بمراجعة مدى قانونية احتجاز المحتجزين في سجن معيتيقة في طرابلس. وإنني أشجع الأطراف المشاركة في عملية الاستعراض على توسيع نطاقها لتمتد إلى جميع أماكن الاحتجاز في أنحاء ليبيا وجميع المحتجزين بغض النظر عن الاتهامات التي يواجهونها، وذلك لضمان الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين بصورة تعسفية ودون سند قانوني. وما زال يساورني بالغ القلق إزاء الانتهاكات والتجاوزات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان المرتكبة في سياق الاحتجاز، وإزاء الاحتجاز التعسفي المطول للآلاف من الرجال والنساء والأطفال دون مراعاة الأصول القانونية. ويجب على الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية جميع المحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ومنحهم الحق في محاكمات وفق الأصول القانونية الواجبة. ويجب أن تخضع جميع السجناء لسيطرة حكومية فعالة وأن تكون خالية من أي تأثير أو تدخل من جانب الجماعات المسلحة.

٨٠ - وأؤكد مجددا التزام الأمم المتحدة بدعم الليبيين في جميع أنحاء البلد حسب التكليف الصادر عن مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، إنني أرحب بعودة أفراد البعثة إلى طرابلس وأماكن أخرى، لاستكمال عودة الأمم المتحدة إلى ليبيا.

٨١ - وأود أن أكرر الإعراب عن خالص تقديري لحكومة نيبال على تقديمها أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص لليبيا، غسان سلامة، ولموظفي وموظفات منظومة الأمم المتحدة في ليبيا على تفانيهم وعملهم الدؤوب دعما للسلام والأمن في ليبيا.